تدريس علم الاجتماع بين العلم والإيديولوجيا
(دراسة نظرية - ميدانية)

مختار وسيلة، أستاذة مساعدة
المدرسة العليا للأساتذة،قسنطينة

ملخص

بين الدعوة إلى الحياد الأيديولوجي في علم الاجتماع من جهة، و الإصرار على حتمية الالتزام الأيديولوجي فيه من جهة أخرى، تأتي قضية تدريس علم الاجتماع بين العلم والأيديولوجيا لتطرح نفسها بقوة وبإلحاح ..إنها جزء لا يتجزأ من الدراسة السسيولوجية لعلم الاجتماع، تلك التي تهتم بفحص العلاقة بين واقع الممارسة السسيولوجية والتي يفترض فيها التزام الأسس العلمية الموضوعية، وتأثيرات البناءات القيمية والأيديولوجية،وهي بذلك تعتبر أيضا جزءا لا يتجزأ من الحوار القديم–الجديد حول علمية علم الاجتماع ومدى إمكانية تحقيق الموضوعية العلمية فيه،و حول دور عالم الاجتماع وحدود ممارسته السسيولوجية، وهي من جانب آخر تمثل الترجمة النظرية – الميدانية لإفرازات واقعنا السسيولوجي بمختلف أبعاده التاريخية، البيئية، المعرفية والأمبريقية.

Résume

Entre l'appel à la neutralité idéologique d'une part, et la persistance pour l'obligation idéologique absolue d'autre part, le problème de l'enseignement de la sociologie entre la science et l'idéologie s'impose avec force et insistance. C'est une partie qui ne se dissocie pas de l'étude de la sociologie, celle qui s'intéresse à étudier les relations entre la pratique sociologique pour laquelle sont exigé les fondements scientifiques objectifes ,et l'influence des valeurs idéologiques. Aussi ,est elle considéreé comme étant une partie indivisible de l'ancien et du récent dialogue sur la scientificité de la sociologie et le degré de réalisation de l'objectivité scientifique, et le rôle du sociologue et les limites de sa pratique sociologique ,et d'un autre côté, elle restera l'interprétation théorique et pratique de notre réalité sociologique avec ses différentes visions historiques, écologiques et empiriques.

تمهيد

إذا كان هنري أيخن قد وصف القرن التاسع عشر بعصر«الأيديولوجيا»(1)، فإننا لا نغالي إذا قلنا بأن القرن العشرين هو الأجدر بهذه التسمية، فقد بز كل العصورالتاريخية بما أولاه للأيديولوجيا من أهمية و فاعلية في كل جوانب الحياة.ففي هذا القرن، يجد الإنسان نفسه محاصرا أينما استدار بالتكييف الأيديولوجي الخفي والمنظور، الذي يطارده في كل مكان، وفي كل وقت، عبر سيل متطور من الأجهزة الأيديولوجية الحديثة والفعالة،التي تضافرت الثورة الصناعية و التكنولوجية على اختراعها وتطويرها كأدوات ممتازة وفعالة وقادرة على صنع الإنسان وعلى تحديد آفاقه، وتحديد درجة قبوله أو رفضه للوضع القائم .

وتتميز المرحلة الراهنة من تطور مجتمعنا بتزايد حدة الصراع بين الإسلاميين وغير الإسلاميين ولقد اتخذ هذا الصراع اليوم أحجاما كبيرة. إننا نعيش حربا أيديولوجية لا تهدأ، تخوضها الدعايات ضد بعضها مستخدمة كل القوى التي يمكنها تجنيدها، وهي تسعى وبدرجات متفاوتة إلى استغلال كافة الأسلحة الأيديولوجية التي تخدمها. لقد عبأت كل جهة ما تحت تصرفها من أدوات للتأثير على الدهنيات، ولا سيما العلماء ذوي الشهرة في مجال الفلسفة، وعلم الاجتماع، والاقتصاد، والتاريخ،وعلم النفس وغيرها، وانتهاء بمختلف أجهزة الدعاية كالصحافة، والسينما،والإذاعة،والتلفزيون،من أجل انتصار قضاياها،وهزيمة خصومها.

وتحتل الجبهة النظرية في هذا الصراع دورا هاما، لهذا لم يكن ظهور العديد من النظريات والأنساق الفكرية ذات الأهمية والفعالية السياسية،والاقتصادية، والاجتماعية، في هذه الفترة الأخيرة مجرد صدفة، نعني بذلك مثلا :الاقتصاد الإسلامي، علم الاجتماع الإسلامي،و غيرها من الفروع،بل أصبحت هذه الفروع وغيرها إحدى الأدوات القائمة،والتي تشحن الأثير بمختلف الشعارات في هذه الحرب الأيديولوجية .

ولهذا أيضا، لم يكن اختلاف الخطاب السسيولوجي المروج على الساحة السسيولوجية في تأييده لأيديولوجيات بعينها، ورفضه ومقاطعته لأخرى، مجرد صدفة، بل أداة هامة من أدوات الضغط، التأثير، والاحتواء، فالمعتقدات

الأيديولوجية لابد أن تتقاسمها الكتلة والمثقف، واحتواء الشريحة المثقفة،لاسيما السسيولوجية منها يعد مكسبا هاما في أي صراع أيديولوجي .

إن العلاقة إذن بين الأيديولوجيا وعلم الاجتماع، علاقة جديرة بأن توضح أكبر الإيضاح،وإن التساؤل الذي مؤداه: أيهما يوجه مسار الآخر، ويضع أسس تنظيمه، ومكونات بنائه، ويتوقع اتجاهات تغييره ؟ تساؤل لا يزال يطفو إلى السطح باستمرار.

أهمية الدراسة :

بين الدعوة إلى الحياد الأيديولوجي في علم الاجتماع من جهة، و الإصرار على حتمية الالتزام الأيديولوجي فيه من جهة أخرى، تأتي قضية تدريس علم الاجتماع بين العلم والأيديولوجيا لتطرح نفسها بقوة وبإلحاح :

إنها جزء لا يتجزأ من الدراسة السسيولوجية لعلم الاجتماع، تلك التي تهتم بفحص العلاقة بين واقع الممارسة السسيولوجية والتي يفترض فيها التزام الأسس العلمية الموضوعية، وتأثيرات البناءات القيمية والأيديولوجية،وهي بذلك تعتبر أيضا جزءا لا يتجزأ من الحوار القديم – الجديد حول علمية علم الاجتماع ومدى إمكانية تحقيق الموضوعية العلمية فيه، وحول دور عالم الاجتماع وحدود ممارسته السسيولوجية، وهي من جانب آخر تمثل الترجمة النظرية – الميدانية لإفرازات واقعنا السسيولوجي بمختلف أبعاده التاريخية، البيئية، المعرفية والأمبريقية، ترجمة نقدية تفرضها ضرورة كسر جدار الصمت حول واقعنا العلمي، ضرورة انتقاد أنفسنا، ورفع النقاب عن نقاط ضعفنا، لأن ذلك وحده هو السبيل نحو تصحيح أخطائنا، تدارك هفواتنا، الارتقاء بمستوانا، وتغيير واقعنا إن استلزم الأمر ذلك. ثم إن لها من الأهمية السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والبيداغوجية، لأن قضية" تدريس علم الاجتماع"ليست بالهَينة مما، فخضوع تدريس علم الاجتماع لالتزامات أيديولوجية، وتحيزات مذهبية، و تشيعات طائفية، من شأنه أنَ يؤدي إلىَ تكوين طلبة علم الاجتماع في اتجاهات مختلفة، لا تُمتّ لمهنة عالم الاجتماع بصلة، ذلك أن الأيديولوجيا، أية أيدَيولوجيا، إنما هي جملة من الأفكار الَتي تظهر في شكل منهجي منسق ومنظم، بعضها واضح ومعلن، وغالبها غامض ومضمر،وأن طالب علم الاِجتماع المبتدئ لا يملك أدوات النقد والتحليل التي تمكنه من كشفها وفهم

أبعادها. ثم إن الأيديولوجيا، أية أيديولوجيا، إنما تدفع بأعضائها المؤمنين بها إلى نماذج معينة من الفعل الاجتماعي، من خلال تزويدهم بالأهداف والغايات المشتركة، ومهنة التدريس تبقى من أنجع السبل لتمرير هذه المعتقدات الأيديولوجية.

أهداف الدراسة :

لكل ما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى :

*المساهمة في تنمية الوعي العلمي بواقع الجامعة الجزائرية .

*المساهمة في تسليط الضوء على وضعية علم الاجتماع بالجامعة الجزائرية.

*المساهمة في إضفاء موضوعية أكثر على تدريس علم الاجتماع بالجامعة الجزائرية .

*التنبيه لخطورة التوجيه الأيديولوجي للشريحة المثقفة بالجامعة الجزائرية .

مشكلة الدراسة :

إنها إذن دراسة وصفية تشخيصية، من شأنها أن تلقي الضوء على واقع تدريس علم الاجتماع بالجامعة الجزائرية منذ السبعينيات، وإلى نهاية التسعينيات، أي منذ بداية تدريس علم الاجتماع ببلادنا، آخذة في الاعتبار كافة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أحاطت بهذا الواقع في مختلف أطواره، تستمد مفاهيمها النظرية من مختلف الآراء والكتابات السسيولوجية التي ناقشت قضية الموضوعية في علم الاجتماع، وحدود علاقة هذا الفرع المعرفي بالأيديولوجيا، طبيعتها، أبعادها وانعكاساتها، وتستمد بياناتها الميدانية من مضمون الخطاب المروج على الساحة السسيولوجية بالجامعة الجزائرية، في مناقشته لهذه القضية، سواء كان هذا الخطاب شفويا متمثلا في الآراء الشخصية للأساتذة، أو مكتوبا متمثلا في مضمون البرامج المسطرة لطلبة الدرجة الجامعية الأولى. وتأتي أهمية الخطاب في هذا المقام بوصفه الوعاء الذي تصاغ فيه مقولات الأيديولوجيا وأهدافها ووسائلها وتبريراتها، والذي بدونه يستحيل وجود أيديولوجيا تمارس دورها التوجيهي .

الجانب النظري :

لمناقشة هذه القضية على نحو من العمق و الشمول، كان لابد لنا من تناولها على مستويين متكاملين و متفاعلين:

شق للدراسة النظرية، يعنى بعرض عناصر الحوار في تراثنا السوسيولوجي حول علمية علم الاجتماع، ومدى إمكانية تحقيق الموضوعية العلمية فيه، وحول علاقة هذا الفرع من المعرفة بالأيديولوجيا، وحول القدر الذي تلعبه القيم المسبقة للباحث في تشكيل مسار بحثه، وحول دور عالم الاجتماع، وحدود ممارسته العلمية. إنه إذن الجزء من الدراسة الذي يعني بعرض الإجابات المختلفة المقدمة في تراثنا السوسيولوجي لأسئلة مثل: ما هو العلم؟ ومن ثمة ما هو علم الاجتماع؟ وما دور عالم الاجتماع؟ من أين يبدأ و إلى أين ينتهي؟ ما الأمور التي يلتزمها وما الحدود التي يقف عندها؟ ما الأيديولوجيا؟ هذا المفهوم الذي تعددت، وتضاربت استخداماته إلى المدى الذي أصبح فيه أحد أغمض المفاهيم المنتشرة والمتداولة في العلوم الاجتماعية، وعلم الاجتماع بالخصوص. كيف نتعرف عليها؟ وما الذي يحدد صور ظهورها؟ وما هو موقعها ووظيفتها في التشكيل الاجتماعي؟ ثم ما علاقة علم الاجتماع بالأيديولوجيا؟ هذه العلاقة التي كانت ولا تزال محل جدل بين المشتغلين بهذا العلم .

والإجراء المنهجي الذي اتبعناه في ذلك هو دراسة وتحليل نصوص وثيقة الصلة بموضوع الدراسة .

الجانب الميداني :

شق للدراسة الميدانية وفيه كان لابد لنا من تشخيص واقع تدريس علم الاجتماع بالجامعة الجزائرية في سياقه التاريخي، أي منذ السبعينيات والى نهاية التسعينيات،آخذين في الاعتبار مختلف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أحاطت بهذا الواقع في تطوره التاريخي، وذلك على سبيل المقارنة والتعمق في الإحاطة بحيثيات الموضوع، وكذا الوقوف على محطات التحول التي عرفها هذا الواقع،و أسباب وظروف هذا التحول، أبعاده وانعكاساته. فهل اتسم واقع تدريس علم الاجتماع بالجامعة الجزائرية بالعلمية والموضوعية؟ أم ظل يرزح تحت وطأة الموجهات الأيديولوجية؟ما هو أثر الأوضاع السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية التي عاشتها الجزائر منذ السبعينات وإلى نهاية التسعينات على تدريس علم الاجتماع بالجامعة الجزائرية؟ وما هو أثر الانتماءات السياسية الأيديولوجية والاجتماعية لأساتذة علم الاجتماع على تدريس علم الاجتماع بالجامعة الجزائرية؟ وبعبارة أخرى، فانه الجزء من الدراسة الذي يبحث ما إذا كان للتوجه الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر بعد استقلالها أثره الواقعي في تحديد ووضع برامج علم الاجتماع في السبعينيات؟ وما إذا كان للتوجه الإسلامي الذي عرفته الساحة السياسية في الجزائر بعد ذلك أثره الواقعي في صياغة برامج علم الاجتماع في مرحلتي الثمانينيات والتسعينيات؟ ما هو أثر هذه التوجهات الأيديولوجية وغيرها على ممارسات الأساتذة على الساحة السسيولوجية بالجامعة الجزائرية ؟

إن تبني الدراسة لهذا التحقيب الزمني، لا يعني بأي حال من الأحوال الفصل القاطع بين العشريات الثلاث، فهي تبقى مترابطة، متلاحقة، وتستلزم بعضها البعض. فلولا فشل السياسة الاشتراكية التي تبناها الرئيس الراحل" هواري بومدين " في حقبة السبعينيات، لما تبنى الرئيس " الشاذلي بن جديد" بعده سياسة الانفتاح الاقتصادي. ولولا التوترات، والضغوط الاجتماعية التي ولـــــدتها سياسة "بن جديد" هذه، لما كانت أحداث أكتوبر 1988، ولما كان دستور 1989 ولما كانت الانتخابات التشريعية في 1990. ولولا استقالة "بن جديد"في 1992 وإلغاء هذه الانتخابات، لما كانت ما اصطلح عليه" بالعشرية السوداء " .

وإذن تبنّي مثل هذا التحقيب الزمني يبقى من باب الدقة، والوضوح، والتنظيم ولكنه لا يلغي أبدا الارتباط القائم بين هذه العشريات بمختلف أحداثها التاريخية، وتبعاتها على المستوى السوسيولوجي .

الجانب المنهجي :

كل ذلك من خلال التعامل مع شهادات عينة من أساتذة علم الاجتماع بجامعة قسنطينة (دراسة حالة)، عايشت هذا الواقع بمختلف تجلياته،و لها من الخبرة والتمرس ما يمكنها من تشخيص هذا الواقع في علاقته بمختلف التيارات الأيديولوجية. وأيضا من خلال تحليل مضمون برامج علم الاجتماع المسطرة لطلبة

الدرجة الجامعية الأولى، منذ السبعينيات وإلى نهاية التسعينيات، والوقوف على محتوياتها، وتوجهاتها، وأوجه التغيير والتعديل التي عرفتها .

أما الإجراء المنهجي الذي اتبعناه في ذلك، فقد اعتمد بالأساس على منهج تحليل الخطاب، ولأن تقنيات تحليل الخطاب تختلف باختلاف نوع الخطاب، طبيعته، وحجمه، فقد اعتمدنا في هذا الجزء من الدراسة على تقنية" تحليل النطق"(2)، أما العينة فقد اختيرت بطريقة"قصدية"، اعتمدت بشكل أساسي على متغيري:السن والأقدمية، وأخيرا، فإن أداة جمع البيانات من المبحوثين كانت "المقابلة نصف الموجهة" بالاعتماد على جهاز تسجيل .

نتائج الدراسة :

وأخيرا، لنستجمع نظرة شمولية مركزة، نلقيها على موضوع الدراسة ككل، في جوانبه النظرية والميدانية، وصولا إلى النتائج العامة التي أسفر عنها، ومدى ما أسهم به من استزادة معرفية في نطاق الدراسات السوسيولوجية المحلية، والعالمية،التي يتعاظم اهتمامها بالأبعاد الأيديولوجية لقضايا علم الاجتماع المعاصر .

لقد كان لزاما علينا أن ننطلق في دراستنا هذه من تحديد إجرائي واضح لمفهومي"العلم"،و"الأيديولوجيا"،باعتبارهما المقومان الأساسيان للمناظرة بين الخطاب العلمي، والخطاب الأيديولوجي، وبالتالي بين الخطاب السوسيولوجي، والخطاب الأيديولوجي.

على هذا المستوى من التحليل، خلصنا إلى أن كافة موضوعات المعرفة صالحة من الوجهة النظرية لأن تندرج تحت ما يسمى"العلم"، غير أنها لا تصلح لأن تكون موضوعا للعلم، في أية مرحلة من مراحل صياغتها، إلا متى نضجت، ولاءمت منهجه، وتوافرت لها شروطه وهي (3) :

* الملاحظات المنظمة حول الظواهر المدروسة .
* إجراءات أو قواعد منهجية مقننة، متفق عليها من قبل الباحثين .
* استنتاجات أو تعميمات يستخلصها الباحث، بعدما توفر له من بيانات أخضعها للتصنيف والاختبار، وخرج منها بتعميمات وقوانين تفسر هذه الظواهر .

و يبقى أن وضع الملاحظة، والتجريب، والتنظير هذا يختلف من علم إلى آخر، حسب طبيعته، أي حسب مجال البحث فيه، كما أن وظيفة العلم من حيث القدرة

على تحقيق الفهم، والتفسير، والتنبؤ، والتحكم، تختلف هي الأخرى حسب مجال البحث فيه، وهو وضع تتقاسمه العلوم الطبيعية والاجتماعية على حد سواء، فهنالك علوم لا يتعدى دورها مجرد جمع الحقائق، ووصفها، وتصنيفها، مثل علم التشريح، وتعتبر من العلوم الطبيعية، وهناك علوم مثل علم الوراثة، وصل التقدم فيها إلى درجة تجعلنا نستطيع التعرف على الصفات الوراثية التي تحملها الجينات، ولكننا مع ذلك لا نستطيع الجزم بمجمل الصفات التي ستظهر في كل فرد من الجيل التالي إلا على سبيل الاحتمال، و مع ذلك فإن أحدا لا يشك في أن هذا علم . و في علم الطقس مازلنا لا نستطيع القول بالقدرة على التنبؤ الدقيق، كما أننا لا نتحكم في ظواهر هذا المجال العلمي، وبالمثل فإن علوم الفلك، والجيولوجيا، والجغرافيا لا تدّعي، ولا يطالبها أحد بالقدرة على التحكم، وكلها تدخل ضمن نطاق العلوم الطبيعية، لكن عندما توجد مثل هذه الظواهر في مجال العلوم الاجتماعية نقول أنها ليست علوما، أو أنها بطبيعتها لا يمكن أن تكون علوما، بدلا من أن نعتبر أن هذا الوضع هو مرحلة في تاريخها . عندما لا نستطيع التنبؤ، أو التحكم في علوم مثل علم الوراثة، أو علم الطقس، فإننا لا نقول أنها ليست علوما، وأقصى ما يمكن أن نقوله أن هناك نقص، أو خلل في الأدوات أو الوسائل المتبعة، أو أن البناء النظري يحتاج إلى تعديل، أو إعادة نظر بالكامل، أما عندما نجد نظرية معينة في تفسير تطور المجتمع قاصرة عن تفسير كافة الظواهر، في كافة مراحل التاريخ، في كافة المجتمعات البشرية، نسرع للقول بأن المجتمع بطبيعته لا يخضع لقواعد عامة أو خاصة في تطوره، بدلا من أن نقول أن هذا البناء النظري لا يصلح على مستوى التاريخ البشري كله، أو أنه صالح ضمن إطار مرحلة تاريخية، أو ضمن مجتمع أو نطاق حضاري معين، و أن علينا العمل لاكتشاف أوجه القصور وتجاوزها، أوتجاوز البناء النظري بأكمله، كما يحدث في العلوم الطبيعية (4) .

ومعنى ذلك أن ما يسمى وظائف العلم، ليس من الضروري أن تكتمل في مجال معرفي لاشتراط الاعتراف به كعلم، وهذا يعني أننا نعتبرعلم الاجتماع في مرحلته الراهنة مدارس أو اتجاهات، ولكن هذا لا يعني إلا أن هذا هو وضعه في هذه المرحلة التاريخية، كما لا يعني أن هذا يعبر عن طبيعته، أو أنه نوع من أنواع المعرفة خارج نطاق العلم، شأنه في ذلك شأن العلوم الطبيعية في مرحلة تاريخية سابقة عند نشأتها، وشأن العلوم الطبيعية التي ظهرت وما تزال تظهر في عصرنا

الحاضر. ويمكننا أن نتصور العلوم جميعا، سواء الطبيعية أو الاجتماعية كمتصل، في أحد طرفيه علم الطبيعة، يتلوه باقي العلوم التي تبحث في الطَبيعة غير الحية، تتلوها العلوم التي تبحث في الطبيعة الحية، تتلوها العلوم التي تبحث في الظواهر الاجتماعية و المجتمع ككل. ويقوم ترتيب هذه العلوم على أساس درجة خلوها من المؤثرات التي تخرج على النطاق المباشر للعلم، وهي العوامل التي تتسلل من خلالها الجوانب غير الموضوعية، والأحكام القيمية، والمواقف الفلسفية التي تحد من الاستقلال الداخلي للعلم، ومن قدرته على الوصول إلى الحقيقة التي يسعى إليها، وعلى رأس هذه العوامل" الأيديولوجيا " .

على هذا المستوى من التحليل، خلصنا إلى أن الأيديولوجيا ليست مرادفة للثقافة، بل هي عنصر فقط من عناصرها، وإن كان عنصرا هاما ورئيسيا، فالعنصر الأيديولوجي في كل ثقافة أو حضارة تاريخية هو الذي يضفي عليها طابعها المميز، كما أنها ليست مرادفة للفكر، بل تجسّد نمطا فكريا خاصا، قد يكون دينيا، أو علمانيا، رأسماليا أواشتراكيا...، إنها أيضا ليست مرادفة للدين، فثمة أوجه اختلاف أساسية بينهما، و لكنها قد تكون دينية سلفية، تجعل مما هو كائن في الماضي أساسا للفعل، فتبدأ من الماضي و تستهدف الانتهاء إليه. وقد تكون علمانية، تجعل مما هو كائن في الواقع أساسا للفعل، فتبدأ من الواقع، وتنتهي إليه. وهي بذلك تنطوي على جوانب طوباوية فكل أيديولوجيا تحلم بوجود اجتماعي مثالي، تبشر به أتباعها، مستخدمة في ذلك لغتها الخاصة، التي تصوغ منها مقولاتها وتبريراتها، لتتناقلها جيلا بعد جيل، وهكذا تمثل الأيديولوجيا نسقا من المعتقدات، منهجي ومنظم، يدور حول مفهومات الإنسان والمجتمع والمشروعية والسلطة والأفكار والأحكام. يتميز بالوحدة، فهو غير قابل للتجزئة، يؤخذ كله أو يترك كله، يتميز أيضا بالتلاحم القوي بين الجانب النظري فيه، أي الفلسفة السياسية والاجتماعية،وبين جانبه التطبيقي، أي البرامج الملتزم بها . تتنقل معتقداته من وعي إلى وعي، بحيث تلعب اللغة في ذلك دورا كبيرا. إنه يهدف إلى تجنيد الجماهير، تسيير إرادتها و التحكم فيها، فمن خلال تفسيره لما هو كائن، وتصوره لما ينبغي أن يكون، يحدد اتجاه الفعل الاجتماعي، يفسره ويبرره، من خلال إضفائه الشرعية على الوسائل المستخدمة، والغايات المستهدفة، وهو لذلك ليس نسقا منغلقا على ذاته، وإنما يقبل التعديل من حين لآخر، لما تفرضه مستجدات العصر .

الأيديولوجيا إذن حاضرة في كل مجالات المجتمع، والثقافة، والمعارف الإنسانية، كل شيء في المجتمع غارق في الأيديولوجيا، وقد نلاحظ ذلك، وقد لا نلاحظه، إلا أننا في جميع الحالات نتأثر به، بوعي أو بغير وعي . وإذا كان هذا التأثر وارد في العلوم الطبيعية، كما في العلوم الاجتماعية، فإن ذلك لا يلغي بأي حال من الأحوال الفروق الجوهرية التي تميز العلم عن الأيديولوجيا، والتي ترسم لكل من الخطاب العلمي، والخطاب الأيديولوجي حدوده، و تحدد معالمه . فالأيديولوجيا لا تتفق مع العلم في هدفه، ولا في منهجه لتحقيق هذا الهدف، وإذا أردنا أن نعبر عن ذلك بلغة الوضعيين لقلنا: أن هنالك مجالان للمعرفة، أحدهما يتمثل في إصدار أحكام متعلقة بالواقع، والآخر يتمثل في إصدار أحكام متعلقة بالقيم، وبينما الأول مفتوح للملاحظة والإثبات، فإن الثاني ليس كذلك، وهكذا فإن العلم يهتم بما هو قابل للإثبات والبرهنة، بينما يترك المجال الثاني لأنواع أخرى من المعرفة المعتمدة على الحدس، البديهة، والاعتقاد .

لغة الأيديولوجيا لها كل مظاهر الوضوح، إنها تعرض بشكل حاسم مبادئ النظام الاجتماعي الشرعي، والمعايير التي تضمن تحقيق حياة جمعية توافق تماما طموحات الأفراد، وهي تدين بعنف النماذج الاجتماعية التي تعتبرها غير شرعية، وتصفها باللاعقلانية، وتشير إلى الغايات الإيجابية للفعل الجمعي، وتدعو إلى تحقيقها . إنها تحث كل فرد وبإلحاح من خلال الشرح والإرشاد على النضال من أجل تحقيق الأهداف المعلنة، تدين مباشرة أو ضمنيا اللامبالاة والانحراف. وهي تشرح في خطوط عريضة أسباب وجود النظام الاجتماعي، وتبرز العلاقة بين الغايات المقترحة ووسائل تحقيقها وباختصار، فهي تحدد معنى الحياة الاجتماعية، أي أنها تحدد في نفس الوقت التوجه، المسار الشرعي للفعل الجمعي، ومعنى الممارسة. إلا أن هذه اللغة الشفافة تخفي حقيقتها الأساسية: إنها خطاب فعل، موجه ضد خطابات أخرى، معتنق من قبل فاعلين اجتماعيين ضد فاعلين آخرين. إنه منصوص من طرف جماعة اجتماعية تبعا لمكانتها، طموحاتها، للتعبير عن أهدافها،وعند الضرورة لفرضها في المنافسة الاجتماعية . إن ما يوجد بصفة دائمة فيما يعنى بالأيديولوجيا، هو العلاقة بين القول والفعل، فكل أيديولوجيا تهدف إلى المطابقة بين الممارسة والفكر .(5)

وفي المقابل، فإن لغة العلم تتحدد في المقام الأول بنوع الأسئلة التي تطرحها، بطرق البحث التي تقترحها، و التي لا يمكن أن تكون مثمرة، إلا إذا طبقت بدقة وصرامة. هذه التساؤلات إنما تطرح فرضيات، تتعلق بالعلاقات بين القول والفعل، بين النظرية والممارسة، بين حقل التعبيرات الأيديولوجية وحقل الممارسات الاجتماعية. إنها أسئلة من النوع: من يتكلم؟ وإلى ماذا يهدف؟ ولماذا يتكرر هذا الخطاب؟ و ما هي نتائجه ؟ ولماذا تتمسك به القوى السياسية ؟ ... (6)

إن الشكل الإثباتي يناسب الخطاب الأيديولوجي، والأيديولوجيا تقدم إثباتاتها على أنها أكيدة . الخطاب يتطور من خلال الإثباتات المتتابعة، ويظهر ليس على أنه بحث، ولكن على أنه حقيقة. كذلك الخطاب الأيديولوجي، لا يكون متطابقا مع نفسه، إلا عندما يتجاهل ذاته على أنه كذلك، وعندما ينشر حقائقه كبديهيات لا يستطيع المتلقي تكذيبها.(7)

وبالمقابل، فإن لغة العلم تقتضي التشكيك الدائم في الإجراءات والنتائج، وهي بذلك تطرح قضية العلاقة بين الخطاب وحقيقته. هذه الحقيقة هي محل للاختبار والمراجعة، وإن اقتضى الأمر الرفض، ذلك أنها تقع في سلسلة واضحة، كل حلقة فيها يمكن أن تكون نظريا موضوعا للاختبار، ويمكن أن تكون خاطئة، ويمكن تجاوزها، وهذه هي خاصية الخطاب العلمي، في حين أن خاصية الخطاب الأيديولوجي هي بالتحديد عدم التراجع، أو الميل إلى عدم التراجع عن المبادئ المعلنة، على أنها غير قابلة للنقاش . (8)

لا يهم أن يجمع المناضل في مواقفه الفكرية، وخطاباته الأيديولوجية بين ما ينتمي إلى العلم، وما ينتسب إلى غيره من دين، أو فلسفة، أو أيديولوجيا، لأن موقفه شامل، ولا يمكن أن يجتزئ منه، بل يتخذه كيانا واحدا، وقد تهيأ للتضحية في سبيله، أما عالم الاجتماع، فله شأن آخر، ولابد أن تتحدد مناطق النفوذ لديه، ليس دعوى التخصص، بل للمساهمة في بناء جسور الاتفاق بين مختلف وجهات النظر السوسيولوجية إلى الواقع الإنساني،« وهو لذلك لا يقف عند حد الوصف، وإنما يتجاوزه إلى الشرح والتحليل والكشف عن القوانين، يقف عند حد التقرير ولا شأن له بالتقويم، فهو يدرس الظواهر لمجرد تقرير حقيقتها، وما تسير عليه في الواقع من قوانين، ولا يعرض للحكم على قيمتها، وما تنطوي عليه من خير أو شر، يقف عند حد البحث، ولا شأن له بالأمور التطبيقية، فمهمته تنتهي عند

الكشف عن حقيقة الظاهرة وما يحكمها من قوانين، أمّا ما ينبغي عمله للتأثير فيها، فيتركه لبحوث فنية كفـــن الخدمة الاجتماعية، والأهم أن يكون في كل ذلك موضوعيا، فالظواهر الاجتماعية لاتصالها بحياتنا اتصالا وثيقا، وإحاطتها بنا من جميع النواحي،وكثرة ما يردده الخاصة والعامة بشأنها، وتعدد ما قاله الباحثون بصددها، لا يمكن أن يخلو ذهن من فكرة أو أفكار عن كل ظاهرة منها، ولو ترك عالم الاجتماع هذه الأفكار تسيطر عليه في دراسته، أفسدت عليه بحثه، وحادت به عن جادة الصواب، وحملته من حيث لا يشعر على التعسف في تأويل الظواهر التي تتسق مع الأفكار المسيطرة عليه ». (9) إن الموضوعية إذن، وإن كانت مسألة نسبية، وقضية درجة، فهي تبقى مطلبا ضروريا وملحا، لابد أن يجتهد عالم الاجتماع في تحقيقها، والخصوية الإنسانية للظاهرة الاجتماعية، لا تفتح بأي حال من الأحوال المجال لسيطرة الأيديولوجيا، فالعلم الموضوعي لا يتلون بسياسة المجتمعات، ولا يخضع لقضاياها، ولا يلتزم بإيجاد الحلول لمشكلاتها، لأن الحلول ترتبط بالمصالح، والمصالح ترتبط بالضرورة بالأيديولوجيات . إن مشكلتنا ليست في أننا نطبق المنهج العلمي في دراسة الظواهر الاجتماعية، إن مشكلتنا تكمن في أننا لا نطبقه، ولا نلتزم بأسسه ومقوماته، وهو الأمر الذي أكدته بقوة ووضوح نتائج الدراسة الميدانية .

فإذا كان خطاب الأساتذة قد جاء في مجمله مؤكدا ضرورة تحرر علم الاجتماع من الأيديولوجيا، سواء كان ذلك على مستوى البحث أو التدريس، مبرزا أوجه التناقض الأساسية بينهما، فلكل منهما خصائصه المميزة، مقوماته الخاصة، أهدافه النوعية، نظرته إلى الواقع الاجتماعي، ومنهجيته في التعامل مع هذا الواقع، مما يجعل الالتزام بالموضوعية في علم الاجتماع أمرا ضروريا و ملحا، فبالرغم من أنها قضية نسبية، و تتطلب تدريبا عالياً، إلا أن ذلك لا يفتح المجال بأي حال من الأحوال للانحرافات الأيديولوجية، ولا سيّما إذا كانت هذه الانحرافات واعية، مقصودة، مبرّرة، ومعلنة، فيبقى أن الهوة بين هذا الخطاب النظري، وواقع الممارسة السوسيولوجية كانت كبيرة، وأن الفرق بين ما ينبغي أن يكون، وما هو كائن فعلا كان شاسعا. لقد أثبت خطاب الأساتذة خضوع تدريس علم الاجتماع منذ السبعينيات، وإلى نهاية التسعينيات لمواقف وتصورات مختلفة، ميزت نظرة النخبة الحاكمة إلى علم الاجتماع، وقد جاء هذا الاختلاف في المواقف مرتبطا مباشرة

باختلاف المشاريع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، التي تبنتها النخب الحاكمة التي عرفها تطور النظام السياسي في الجزائر .

ففي السبعينيات، خضع تدريس علم الاجتماع لهيمنة خطاب أيديولوجي شعبوي قوي، رسم لعلم الاجتماع مساره الشرعي الذي لا ينبغي أن ينحرف عنه، كما رسم لعالم الاجتماع دوره، وحدد له مسؤولياته التي تتجاوز بكثير الميدان العلمي الأكاديمي. إنها مسؤوليات سياسية، نضالية، أيديولوجية أكثر منها علمية، تلزم عالم الاجتماع بالارتباط بقضايا بلده الجزائر، وبقضايا العالم الثالث، باعتبار الجزائر جزء منه، وانخراطه في هذه العملية التنموية الواسعة التي تخوضها الجزائر، والهادفة إلى إقامة مجتمع العدالة الاجتماعية، و تحقيق التحرر من التبعية بكل أشكالها، يفرض عليه تسخير هذا العلم لخدمة أغراض بلده، لتحقيق أهدافه، ولإيجاد الحلول لمشكلاته، بحيث يكون في الأخير علما ملتزما بأيديولوجية هذا البلد، عاملا على تحقيق سياستها، علما تحرريا، يعمل على كسر قيود التبعية والهيمنة من أجل تحقيق النمو والازدهار والتقدم لمجتمعه، وعلما في خدمة قضايا ومصالح واهتمامات الطبقات الكادحة، والجماهير العريضة في بلدان العالم الثالث.

هكذا تم تصور علم الاجتماع ودوره من طرف السلطة في هذه الحقبة، وهو نفس التصور الذي تبناه أولئك الذين كانوا وراء إصلاح التعليم العالي، وأشرفوا على تطبيقه في الجامعة الجزائرية. توجه اشتراكي واضح إذن ميز مسار تدريس علم الاجتماع في هذه الحقبة، تجسد في صياغة البرامج، وتحديد المقاييس، ولا سيّما فيما يتعلق بمقياس: الاقتصاد الاشتراكي، التربص الريفي، ومواثيق الثورة التحريرية. صحيح أن برنامج السبعينيات الذي وضعه الخبراء البلجيك قد ميّزه التكامل المعرفي والمنهجي، الكيفي والكمي، بين المقاييس الأساسية، والمقاييس الثانوية. إلا أن التركيز على الاقتصاد الاشتراكي في مقابل رفض تدريس النظريات الرأسمالية، بالرغم من أهميتها في التكوين القاعدي لعالم الاجتماع ، إنما يشير بما لا يدع مجالا للشك إلى التأثر القوي بالتوجه الأيديولوجي الاشتراكي الذي تبنته السلطة السياسية في هذه الحقبة. وبالمثل فإن إدراج مقياس التربص الريفي الذي كان يتم في إطار الثورة الزراعية آنذاك، بالرغم من أن مجالات التربص الميداني كثيرة ومتعددة، إنما يؤكد هذه الصبغة الأيديولوجية، وأخيرا فإن التركيز على مواثيق

الثورة التحريرية والوقوف عندها دون غيرها من الإنجازات التاريخية، والتركيز على ترسيخ مبادئها، إنما يعتبر تجسيدا قويا لتوجه السلطة نحو تنمية الحس الوطني لدى الطلبة، الأمر الذي تجسّد في المطالبة الطلابية الواسعة بدراسة علماء اجتماع عرب، إلى جانب علماء الاجتماع الغرب، وفي الرفض الطلابي القوي أيضا للأساتذة ذوي التوجهات الرأسمالية، رفض ومطالبة قائمان على دواعي أيديولوجية بحتة، ليست لها أية مبررات علمية موضوعية، وفي التجنيد الواسع للطلبة ضمن حملات تطوعية لصالح الثورة الزراعية، لنشر أفكارها، وإقناع الجماهير العريضة بإيجابياتها، وكذا الوقوف على العقبات التي تواجهها، والعمل على إيجاد الحلول الكفيلة لمواجهة مختلف المعضلات الاجتماعية التي بإمكانها عرقلة هذا المشروع الوطني، بحيث يظهر الطالب في نهاية المطاف، كمثقف ثوري، يؤدي مهمته النضالية لصالح مشروع أيديولوجي، سياسي، اقتصادي، اجتماعي، و ثقافي محدد. وحتى تكتمل الصورة، كان لابد من اختيار الأساتذة بقنا عات اشتراكية أصلا، تخدم هذا التوجه الأيديولوجي العام، وبالرغم من وجود جماعات ضاغطة، عارضت هذا التوجه، إلا أن نشاطها الأيديولوجي قد تم قمعه، وعلى جميع المستويات.

في الثمانينيات، بدا الموقف السلبي اتجاه تدريس علم الاجتماع واضحا. لقد تم اختزال معاهد العلوم الاجتماعية عموما، وعلم الاجتماع خصوصا، بينما وقع مضاعفة عدد المعاهد المتخصصة في العلوم التطبيقية، والتكنولوجية. لقد عكس هذا الموقف التصور السائد لدى النخبة السياسية آنذاك، بأن التخلف قضية اقتصادية وتقنية، تتعلق بمستوى التطور التكنولوجي، وليس قضية إنسانية تتعلق بمدى فعالية النظم الاجتماعية، وملاءمة المؤسسات، والعلاقات السائدة في إبراز قدرات ومؤهلات الإنسان. لقد فقد علم الاجتماع في هذه الحقبة الأهمية التي أضفاها عليه الخطاب السياسي في السبعينيات، كما فقد المكانة التي كان يحتلها، والتي انعكست في المسؤوليات والمهام التي ألقيت على عاتقه في إطار عملية التنمية الشاملة. لم تتبنى السلطة السياسية في هذه الحقبة توجها أيديولوجيا محددا، وفي ضوء موقفها السلبي هذا، لم تحاول توجيه مسار تدريس علم الاجتماع، وغياب التوجيه الأيديولوجي السلطـــوي هذا، فتح المجال لظهور التعددية الأيديولوجية على الساحة السوسيولوجية. لقد وجدت الجماعات الضاغطة التي عرفت قمعا

متواصلا في السبعينيات المجال للدعوة علنا لتوجهاتها الأيديولوجية، بحيث عرفت الساحة السوسيولوجية في هذه الحقبة نشاطا أيديولوجيا صريحا ومعلنا، ميزه تياران أيديولوجيان: الاشتراكي الذي استمر من السبعينيات، والإسلامي الذي لقي كل الدعم، ولا سّيماَ بعد أحداث أكتوبر 1988. لقد عرف التوجه الاشتراكي في هذه الحقبة تراجعا ملحوظا، نظرا لفشله على المستويين: العالمي والمحلّي، ولذلك فإن تعريب العلوم الاجتماعية، وفي هذه الحقبة بالذات لم يأت عبثا أو صدفة، ولكن نتيجة لتغير ميزانَ القوى على الساحتين: السياسية والسوسيولوجية، والذي تجسّـــد في ظهور التوجه نحو تدريس الوقائع الوطنية، بداية بتدريس اللغة العربية، وصولا إلى تدريس الإسلام، رمز الهوية الوطنية. وقد انعكس ذلك بوضوح في التعديلات التي خضعت لها البرامج وفي ممارسات الأساَتذة على الساحة السوسيولوجية، والتي ميزتها الصراعات والتناقضات الأيديولوجية، وعلى رأسها الصراع الحاد عبر القضية اللغوية بين النخبتين المعربة والمفرنسة، والذي لا تزال بقاياه إلى يومنا هذا.

صراعات إذن، متعددة الأطراف، تحركها دوافع سياسية، أيديولوجية، سلطوية، أفقدت محتوى التدريس صبغته العلمية التي يفترض أن تشكل قاعدة التكوين المعرفي لطالب علم الاجتماع، وهو الأمر الذي تجسّـــد بقوة ووضوح فيما بعد، في حقبة التسعينيات .

وسواء كان هذا النشاط الأيديولوجي الذي عرفته الساحة الجامعية عموما، والسوسيولوجية خصوصا، مقصودا من طرف السلطة، بغية شغل الرأي العام الجامعي، ولا سيما السوسيولوجي، بصراعاته وتناقضاته الأيديولوجية عن مجريات الساحة السياسية، من جهة، وبغية تكوين إطارات لا تمت لمهنة عالم الاجتماع بصلة، إطارات لا تسأل، لا تنتقد، لا تبحث، وبالتالي لا تقلق، من جهة أخرى، أو كان غير مقصود، فإن الثابت هو أن تدريس علم الاجتماع بالجامعة الجزائرية، قد بقي في هذه الحقبة أيضا رهانا للصراعات الأيديولوجية والسياسية.

وقد شكلت حقبة التسعينيات امتدادا مباشرا لحقبة الثمانينيات، بحيث عرفت هي الأخرى استمرار التعددية الأيديولوجية على الساحة السوسيولوجية، والتي دعمتها الدعوةَ إلى الممارسة الديموقراطية، والتعددية الحزبية التي عرفتها الساحة السياسية العامة. تعددية أيديولوجية تجسدت بوضوح في صياغة البرامج التي أصبحت تفتقد للضبط والتحديد، فبعضها مفصل، وأغلبها عبارة عن عناوين

عريضة تحتمل مضامين مختلفة، وإذن وجهات نظر متعددة، وأحيانا يغيب البرنامج كلية لتترك مطلق الحرية للأستاذ في صياغة المحتوى المعرفي للمقياس الذي يدرّسه، مما فتح المجال لهيمنة التوجهات الأيديولوجية المختلفة. وفي هذا السياق أكد خطاب الأساتذة هيمنة التيار الأيديولوجي الإسلامي الذي عرف بروزا ونشاطا نضاليا علنيا واسعا على الساحة السوسيولوجية، والذي يعد جزءا لا يتجزأ من نشاطه النضالي الذي عرفته الساحة السياسية والمجتمع عموما. هيمنة تجسدت على مستوى البرامج في مقياسين: مقياس المنهجية الذي أصبحت تدرّس في إطاره المنهجية الإسلامية كبديل عن المنهجية الغربية في دراسة الظواهر الاجتماعية، بديل أيديولوجي يقوم على اقصاءات أيديولوجية، و يلغي تماما حيادية المنهج التي تقوم عليها جميع العلوم، ومقياس علم الاجتماع الإسلامي، الذي يدرّس في إطاره علم الاجتماع الإسلامي كبديل كلي عن علم الاجتماع الغربي، بديل يدّعي العلمية والموضوعية في الوقت الذي يقوم فيه على تقسيمات وإقصاءات أيديولوجية، تنفي تماما العالمية التي هي من أخص خصائص العلم، والموضوعية التي هي دعامته الأساسية، والحياد القيمي والأخلاقي الذي هو شعاره الدائم. هيمنة اتضحت أيضا بقوة في خطاب الطلبة الديني، الذي تغيب فيه كل المفاهيم السوسيولوجية، وكل الأطر النظرية والمنهجية التي يفترض أن يستوعبها ويتحكم فيها طالب علم الاجتماع، وفي مذكرات التخرج التي حلت فيها الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة محل البراهين، والإثباتات، والشواهد العلمية. لقد هيمنت الصراعات الأيديولوجية على الساحة السوسيولوجية في هذه الحقبة. إلى المدى الذي إنعدم فيه التواصل العلمي بين الأساتذة ذوي التوجهات الأيديولوجية المتناقضة، فتجمعاتهم تحددها الانتماءات الأيديولوجية، وحتى الإشراف على مذكرات التخرج، أصبح خاضعا للقنا عات الأيديولوجية. كل مظاهر العلمية والموضوعية والتبادل الثقافي تلاشت. لم يعد محتوى التدريس فقط هو الخاضع لهيمنة الأيديولوجيا، وإنما شبكة العلاقات المهنية والاجتماعية أيضا، وهو الأمر الذي يتنافى والتقاليد العلمية والسوسيولوجية .

وهكذا ننتهي إلى القول بأن تدريس علم الاجتماع، منذ السبعينيات وإلى نهاية التسعينيات، كان دائما خاضعا للهيمنة الأيديولوجية، مفروضة من قبل السلطة، أو وليدة قناعات خاصة. أحادية، ثنائية، أو متعددة الأطراف. علنية، صريحة، أو

خفية، وملتوية. مرغوبة، أو مرفوضة. مهيمنة ومسيطرة، أو في تراجع واضمحلال، إلا أن الصبغة الأيديولوجية كانت دائما حاضرة، وبصماتها كانت دائما واضحة على مسار تدريس علم الاجتماع. لقد كان علم الاجتماع دائما بمثابة المرآة العاكسة لما يجري على الساحة السياسية، و لم يكن أبدا متحررا من إسار السلطة، بل خاضعا لمواقفها وتصوراتها، توجهاتها وآفاقها. علمية علم الاجتماع ظلت مهمشة، والحرية الأكاديمية، والاستقلالية التي ينشدها ظلت مغـيّـبة .

المراجع :

1- د. سمـير أيوب : تأثيرات الأيديولوجيا في علم الاجتماع،دار الإنماء العربي، لبنان، الطبعة1983،1،ص 21.

2- يعـيش وسـيلة : تدريس علم الاجتماع بين العلم و الإيديولوجيا (عمل غير منشور)،رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة منتو ري، قسنطينة، 1999-2000.

3- د. علـي عـبد الرازق جلبي (و آخرون) : نظرية علم الاجتماع- الرواد، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998، ص 10.

4- د. أحمـد خلـيفة (و آخرون) : إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، مصر، دس،ص ص(152-153).

5-PIERRE ANSART :Les Idéologies Politiques,Presses Universitaires De France ,Vendome, 1974,P5.

6-Ibid ,P(5-6).

7-Ibid ,P(18-19).

8-Ibid ,P21.

9- د. علي عبد الواحد وافي : علم الاجتماع، دار نهضة مصر، الطبعة2، دس،ص23.